

كشفت تقارير صحافية "إسرائيلية" أن حكومة الاحتلال تعتمد على قانون عثماني صادر منتصف القرن 19 للاستيلاء على الأراضي المملوكة للفلسطينيين.

وذكرت صحيفة هاآرتس العبرية أن سلطات الاحتلال استولت على 189 دونما من أرض قرية كريات شرق مدينة نابلس بهدف تشريع بناء حي "استيطاني" جديد وفتح طريق لبؤرة "استيطانية" في المنطقة.

وكتبت الصحيفة تقول: إن "هذه هي المرة الأولى منذ ثلاث سنوات التي تصدر فيها الدولة أرضا غير مفلوحة في المناطق من أجل بناء مستوطنات".

وكشفت الصحيفة أن "الاعلان عن أراضي دولة هو إجراء يتم حسب قانون الأراضي العثماني عام 1858 ساري المفعول في المناطق"، مشيرة إلى أنه «حسب هذا القانون، يمكن تحويل أرض غير مفلوحة إلى أرض دولة واخضاع ادارتها للمسؤول عن الأملاك الحكومية في الإدارة المدنية".

من جانبه، قال مدير عام حركة "السلام الآن" يريب اوفنهيمر، إن براك وننتيا هو يعملان المستحيل من أجل "شرعة" البؤر الاستيطانية حتى وإن كان الأمر يتعلق بمصادرة أراض الفلاحين الفلسطينيين.

وأضاف اوفنهيمر أن "ننتيا هو يرسل رسالة واضحة للمستوطنين بمواصلة البناء الاستيطاني دون ترخيص وبعد ذلك يقوم بشرعة هذه المستوطنات".

وكشفت أسبوعية "كول هعير" الصهيونية النقاب أمس السبت عن نية الاحتلال تنفيذ مشاريع استيطانية جديدة في مغتصبي "جبل أبو غنيم" و"بسغات زئيف" المقامتين على أراضي القدس المحتلة.

وقالت إن المشروع الأول يتضمن إنشاء 97 وحدة استيطانية في مغتصبة جبل أبو غنيم بتكلفة حوالي 130 مليون شقل، موضحة أنه يتضمن إنشاء سبعة مبان ومركز تجاري صغير، حيث ستقام بعض المباني قرب متنزه يتم الإعداد لإقامته، وستكون بعض المباني من وحدة سكنية والبعض الآخر من 16 وحدة سكنية.

وأكدت المصادر أن تسويق المساكن بدأ فور البدء بالمرحلة الأولى من البناء، وسيتم إسكان بعض المنازل في تشرين الثاني من العام 2012 أما الباقي فسيتم إسكانه في أيار من عام 3102، لافتة إلى أن المشروع الثاني يتضمن إنشاء 24 وحدة استيطانية في مغتصبة "بسغات زئيف" بتكلفة 50 مليون شقل، حيث سيقام المشروع على ثمان قطع من الأراضي.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 25/07/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfaraq.com